تأثير الإنفاق الحكومي المحلي على جودة حياة المواطنين

The impact of local government expenditure on the citizens quality of life

بومدين محمد*
مخبر إدارة الأفراد و المنظمات،
جامعة تلمسان، الجزائر
mohammed.boumediene @univ-tlemcen.dz

بوترفاس فاطمة الزهراء
المخبر المتوسطي للدراسات القانونية،
جامعة تلمسان، الجزائر
fatimazohra.bouterfes@univ-tlemcen.dz

تاريخ الإرسال: 2024/10/11 تاريخ القبول: 2024/11/22 تاريخ النشر: 2024/12/14

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التنمية المحلية المستدامة في الجزائر ضمن مخطط برامج الانتعاش الاقتصادي (2001-2020) بهدف تحسين الظروف المعيشية فيها وتوفير الأساسيات اللازمة لتقليص الفوارق الاجتماعية بين مناطق الدولة .البلد ، أنه رغم النتائج الايجابية التي حققتها البرامج التنموية في بعض المناطق و في بعض القطاعات التنموية ، إلا أنها تبقى غير كافية و تفتقر للفعالية مقارنة بالمبالغ الضخمة التي صرفت لتجسيد مشاريع التنمية المحلية ، كما أنها لم تؤسس لتنمية متوازنة و مستدامة بخلقها لاختلالات تنموية بارزة بين مختلف قطاعات التنمية ، إضافة أنها فشلت في تحقيق رفاهية للمواطنين.

الكلمات المفتاحية: برامج التنمية- الإنفاق الحكومي – الإنفاق الحكومي المحلي - جودة الحياة

Abstract :

This study aims to analyze the reality of local sustainable development in Algeria within the framework of economic recovery programs (2001-2020). The goal is to improve living conditions and provide the necessary basics to reduce social disparities between regions of the country. The study acknowledges that, despite the positive results achieved by development programs in some regions and sectors, they remain insufficient and lack effectiveness compared to the vast sums spent on local development projects. Furthermore, the programs have not established a balanced and sustainable development, creating significant development imbalances between different sectors. Additionally, they have failed to achieve well-being for citizens.

Key Words: development programs, public spending, local government spending. quality of life

JEL Classification: H72, I31

*مرسل المقال: بومدين محمد (*boumediene.ahmed65@gmail.com*)

مقدمة

منذ بداية الألفية الثالثة شهد الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات النفطية تطورات هامة في مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية من بينها الدخل الوطني، وذلك نتيجة المستجدات التي عاشها المحيط الاقتصادي العالمي كالتغيرات المفاجئة في سوق المحروقات ، و الوفرة المالية المستمدة من "إيرادات النفط" ، حيث أدى هذا الارتفاع إلى زيادة كبيرة في الإيرادات أدت بدورها إلى حدوث فوائض في الموازنات العامة ،مما مهد إلى عقد برامج انفاقية تنموية ضخمة على المستوى الوطني و المحلي

مع ظهور المؤشرات الإيجابية للوضع المالي في الجزائر، تمت الموافقة على برامج الإنفاق العام والممثلين في خطة الاعتماد الاقتصادي (2001-2004) باعتماد مالي قدر ب والبرنامج المكمل لدعم التنمية الاقتصادية (2005-2009)) بمبلغ مالي ، وعلى مدى السنوات الخمس 2010-2014، تم إطلاق برنامج ضخم للاستثمار العام، بميزانية قدرها 286 مليار دولار، يهدف إلى خلق فرص العمل وبناء المساكن و تحسين مستوى المعيشة المواطنين ، مع الأخذ بعين الاعتبار الانخفاض الكبير في أسعار النفط ومواصلة سياسة التقشف، فقد تم توجيهها نحو البرنامج (2015-2019)، وتركز هذه البرامج على ضرورة ترشيد عملية تخطيط النفقات العامة . و أخيرا انخرطت الجزائر في برامج الإنعاش الوطني 2020-2024 تم من خلال نهج تشاركي لجميع أصحاب المصلحة بما في ذلك جميع الوزارات والسلطات الإقليمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وشركاء التنمية. وتعد خطة التنمية الوطنية (2020-2024) أداة جديدة تخدم طموحًا وطنيًا يريد توجيه الجزائر نحو دولة ناشئة، منفتحة على الحداثة، ومهتمة برفاهية جميع مواطنيها. بالإضافة إلى ذلك، تعد برامج الإنعاش الوطني هذه بمثابة خريطة طريق للتنمية المستقرة والمستدامة في الجزائر والتي تلهم تحسين نوعية الحياة والرفاهية، مع الأخذ في الاعتبار استئناف التأثير الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد19

وتستكمل هذه البرامج الوطنية ببرامج التنمية المحلية للمناطق التي تحتاج إلى اللحاق بالركب من حيث التنمية، وهي مناطق الظل و الهضاب العليا والمناطق الجنوبية التي تستفيد من أموال الدعم الممولة بحصة مأخوذة من عائدات الضرائب النفطية. و أخيرا ومن هذا المنطلق نسعى في إطار هذه الورقة البحثية إلى معالجة الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي المحلي عن طريق برامج التنمية المحلية على جودة حياة للمواطنين ؟** .

بغية القيام بتحليل علمي و منهجي لإشكالية البحث ، و بهدف اختبار صحة الفرضية الرئيسية بان الإنفاق المحلي يساهم في تطوير جودة حياة المواطنين استخدمنا في بحثنا المنهج الوصفي و التحليلي، وسيتم التطرق إلى شرح المفهوم النظري للتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى المفاهيم و بعض الاتجاهات الفكرية المفسرة لها في حدود دراستنا .

I .مفهوم جودة الحياة:

على مر التاريخ، انشغل الفلاسفة و المفكرون والمتخصصون الآخرون، بالأسئلة الهائلة المتعلقة بجودة الحياة البشرية. ومن الممكن تقسيم تطور الأفكار حول جودة الحياة إلى ثلاثة مجموعات

1- المناهج الذاتية:

إن جودة الحياة هي الدرجة التي تلبي بها تجربة حياة الفرد رغباته واحتياجاته (الجسدية والنفسية). وقد تركز قدر كبير من النقاش حول كيفية تعريف جودة الحياة حول المناهج الذاتية مقابل الموضوعية. كما يعرّف رايس جودة الحياة الموضوعية بأنها درجة تلبية معايير المعيشة المحددة من خلال الظروف والأنشطة وعواقب الأنشطة التي يمكن التحقق منها موضوعيًا في حياة الفرد. إن مفهوم أرسطو عن جودة الحياة يرتبط بحالة من الوعي الذاتي والرغبات الفردية والوعي والذي تم اختصاره ببساطة في السعادة أو "حالة ذهنية" فردية، قدم أرسطو فكرة مفادها أن "جودة الحياة الجيدة" تنبع من وجهة نظر ذاتية يمكن تغذيتها من خلال ضبط النفس.

2- نظريات التفضيل العقلاني:

إن إرضاء تفضيلات الفرد أو رغباته هو ما يحسن نوعية الحياة. وتتعلق هذه النظرية بالاختيارات الشخصية، وإمكانية اعتماد الأفراد على حسابات عقلانية تمكنهم من اتخاذ قرارات عقلانية تؤدي إلى نتائج أفضل تتماشى مع مصلحتهم الفضلى، كوسيلة للحصول على الرضا.

3- نظريات ازدهار الإنسان:

وفقاً لهذه النظرية، فإن جودة الحياة تتعلق بالقدرات وتطور الوظائف التي تمكن الإنسان من الازدهار. ولهذه النظرية مكون خارجي يتعلق بالتعليم والتفاعل مع الآخرين والتنمية الذاتية التي تدعمها المؤسسات.

إن مفهوم جودة الحياة يرتبط بالخصائص المتأصلة للإنسان والبيئة الداخلية المحيطة به، ولكن أيضاً بالجوانب الخارجية التي تقع خارج سيطرة الأفراد وترتبط بوجود الدولة التي تمكن الناس من العيش بشكل جيد. إن مفهوم أرسطو عن جودة الحياة يرتبط بحالة من الوعي الذاتي والرغبات الفردية والوعي والذي تم اختصاره ببساطة في السعادة أو "حالة ذهنية" فردية، قدم أرسطو فكرة مفادها أن "جودة الحياة الجيدة" تنبع من وجهة نظر ذاتية يمكن تغذيتها من خلال ضبط النفس، في الواقع، ترتبط جودة الحياة أيضاً بالمفهوم اليوناني القديم الأصلي للرفاهية، والذي يستلزم الحاجة إلى المشرعين وقوانين الدولة التي تساعد على تحسين شخصية الفرد وظروفه .

إن مصطلح "جودة الحياة" يتداخل مع عدد من المصطلحات، بما في ذلك "الرفاهية"، و"المؤشرات الاجتماعية"، و"أسلوب الحياة" وغيرها، ولكنه ليس مرادفاً لها (أندروز، 1980). وقد تبنى العديد من الباحثين في هذا المجال عبارة "مستوى الرفاهية" باعتبارها العبارة التي تبدو وكأنها تعبر عن مفهوم جودة الحياة بشكل موجز

لقد تم صياغة مصطلح جودة الحياة في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. في البداية كان يعني "الحياة الجيدة"، وكان يقتصر على امتلاك أو عدم امتلاك السلع الاستهلاكية النموذجية. تطور المفهوم تدريجيًا واتسع نطاقه

ليشمل رضا الحياة وتحقيق احتياجات الفرد وتطلعاته وتعديل البيئة من أجل التعامل معها بشكل أفضل. و بالتالي، انتقل مفهوم جودة الحياة تدريجيًا من "الامتلاك" إلى "الوجود".

يُعرف Costanza جودة الحياة على أنها" المدى الذي بداخله يمكن إشباع احتياجات الإنسان وفقا لشخصه أو ضمن المجموعة القائم بها ومبادئهم وإدراكهم ضمن مجال الرضا الشخصي(Costanza, 2007) .

يشمل مفهوم جودة الحياة على معايير كمية ونوعية سواء على مستواه الشخصي للفرد أو المجتمعي فالمعايير النوعية علي مستواه تركز على الرضا عن الحياة، الإحساس بالسعادة ، وعلى القيمة المعطاة لمختلف المكونات التي تعتبر تحديدًا وتمثيلًا لنوعية الحياة: المؤشرات الطبية الحيوية، والمؤشرات السلوكية، والمؤشرات الذاتية، ما يسمى بالمؤشرات "الإدراكية".وعلي مستوى المجتمع تدرك في سياق الثقافة ونظام القيم الذي يعيش فيه، فيما يتعلق بأهدافه وتوقعاته ومعاييره و القدرة علي التأثير و المشاركة، ومقدار الترابط بينه وبين المجتمع الذي يعيش فيه، هذين البعدين هي حتى الآن مجرد مفاهيم، أي آراء العقل. ويجب أن يتم قياسها باستخدام أسس مادية يمكن ملاحظتها. ولذلك قام المختصين في دلك بوضع متغيرات موضوعية أو كمية على كل منها تقاس على أساس الحالة التعليمية، المهارات، الحالة البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية.

وعلى ذلك يمكن اعتبار جودة الحياة مصفوفة ثنائية الأبعاد من الناحية الكمية و النوعية . ذلك فإن البُعد الذاتي يعبر عن الآليات النفسية الداخلية الذي يمكّن الفرد لأن يكون مضمونا بحياته، أما البُعد الآخر فهو الأهداف الموضوعية الناشئة عن الظروف الخارجية والتي تثير الآليات الداخلية.علما أنه إذا لم تُترجَم الأهداف الموضوعية إلى عوامل ذاتية ذات جوانب شخصية فإن جودة الحياة تظل ثابتة بل أنها تتضاءل اعتماداً على قلة الإدراك الشخصي لها (Yasmeen Bakeer, 2021) .

II. قياس جودة الحياة :

هل يمكن قياس جودة الحياة؟ هناك العديد من العوامل التي تدخل في المعادلة ولا تقتصر على الجوانب المادية أو النقدية البحتة .إن مفهوم "جودة الحياة" أوسع بكثير من مستوى المعيشة أو الظروف المعيشية المادية، فهو يأخذ في الاعتبار أيضًا ظروف العمل، ودرجة التكامل الاجتماعي، والصحة والتعليم، وما إذا كان الناس هشين بشكل خاص اقتصاديًا (على سبيل المثال، العاطلين عن العمل) أو جسديًا، الخ. في هذه المقالة نقترح قياسًا أوليًا لـ "جودة الحياة." عند النظر في مناهج جديدة في قياس جودة الحياة، من الجدير توضيح الحسابات المفاهيمية والنظرية التي تدعم القياس العملي والعرض الذي تقوم به وكالات الإحصاء الوطنية. هناك عدة مناهج رئيسية موضحة في الأدبيات نذكر منها وفقًا لـ (هيكس، ...):

1- مؤشر التنمية البشرية وجودة الحياة:

هو مؤشر مركب تم العمل به في تسعينيات القرن العشرين كقيمة مركبة لأبعاد رئيسية للتنمية البشرية مرتبطة بإمكانية العيش حياة طويلة وصحية، والحصول على التعليم ومستوى معيشي لائق. وانطلاقًا من النمو الاقتصادي وحده، يركز مؤشر التنمية البشرية على الأفراد وقدراتهم، وساهم في تحديد استراتيجيات لتحسين ظروف المعيشة كمؤشر مهم لرفاهة البلاد مع وجود ارتباط قوي بين القيم العالية لمؤشر التنمية البشرية وجودة الحياة في البلدان.
أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخراً تقرير التنمية البشرية للأعوام 2023/ 2024 ، حيث احتلت ليبيا المرتبة 92 عالمياً من أصل 193 دولة في دليل مؤشر التنمية البشرية الأحدث مع نهاية العام 2022، وجاءت ضمن مجموعة الدول التي أحرزت مراتب متقدمة في هذا المؤشر، متقدمة على الجزائر التي جاءت في المرتبة 93، و الجمهورية التونسية في المرتبة 101، ومصر في المرتبة 105، و المغرب في المرتبة 120. (التنميةالبشرية، 2023)

2- مستوى المعيشة:

يشير إلى مستوى الثروة والراحة والسلع المادية والضروريات المتاحة لطبقة اجتماعية اقتصادية معينة في منطقة جغرافية معينة، وعادة ما تكون دولة. يشمل مستوى المعيشة عوامل مثل الدخل وجودة وتوافر فرص العمل والتفاوت الطبقي ومعدل الفقر وجودة وإمكانية تحمل تكاليف السكن وساعات العمل المطلوبة لشراء الضروريات والناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم وكمية وقت الفراغ كل عام والوصول بأسعار معقولة (أو مجانية) إلى الرعاية الصحية الجيدة وجودة وتوافر التعليم ومتوسط العمر المتوقع ومعدل الإصابة بالأمراض وتكلفة السلع والخدمات والبنية الأساسية والنمو الاقتصادي الوطني والاستقرار الاقتصادي والسياسي والحرية السياسية والدينية وجودة البيئة والمناخ والسلامة. يرتبط مستوى المعيشة ارتباطًا وثيقًا بجودة الحياة.

2-1 تقرير السعادة العالمي:

هو منشور يحتوي على مقالات وتصنيفات للسعادة الوطنية، بناءً على تقييمات المستجيبين لحياتهم الخاصة، والتي يربطها التقرير أيضًا بعوامل مختلفة لجودة الحياة. يستخدم التقرير في المقام الأول بيانات استطلاع غالوب الشاملة من 143 دولة على مدى السنوات الثلاث الماضية، ورصدوا على وجه التحديد الأداء في ست فئات معينة: الناتج المحلي الإجمالي للفرد، والدعم الاجتماعي، ومتوسط العمر المتوقع الصحي، والحرية في اتخاذ خيارات حياتك الخاصة، وكرم عامة السكان، وتصورات مستويات الفساد الداخلي والخارجي. وفي تحديثه لعام 2024، خلص التقرير إلى أن فنلندا هي أسعد دولة في العالم. واحتلت الجزائر المرتبة السادسة عربيًا و 85 عالميا، بينما حلت دولة الإمارات في المركز الثاني عربيًا والـ22 عالميًا، تلتها السعودية في المرتبة الثالثة عربيًا، والـ28 عالميًا من أصل 143دولة (تقرير السعادة العالمي ، 2024)

2-2 قياس جودة الحياة في الرعاية الصحية:

جودة الحياة – مؤشر مهم للصحة العلوم الطبية، يُستخدم مفهوم جودة الحياة في سياق البحث في العواقب الصحية وغير الصحية للأمراض، وكذلك لتقييم النتائج الطبية وغير الطبية للرعاية الصحية والتدخلات الطبية.

وهو جزء من المفهوم الأوسع للرعاية الطبية المسؤولة عن الشخص، سواء بمعنى إطالة العمر أو بذل الجهود العلاجية لضمان النشاط الحيوي الأمثل. وهذا مهم لأنه وفقًا لتعريف منظمة الصحة العالمية، فإن الصحة هي أكثر من مجرد عدم وجود مرض أو إعاقة، بل إنها أيضًا صحة بدنية ونفسية واجتماعية جيدة، والقدرة على أداء الأدوار الاجتماعية، والقدرة على التكيف مع البيئة المتغيرة والتعامل مع التغيير.

2-3 الناتج المحلي الإجمالي:

عندما يتحدث خبراء الاقتصاد عن مستوى المعيشة، فإنهم يشيرون إلى متوسط كمية (وجودة) السلع والخدمات التي يستطيع المواطنين في بلد ما تحمل تكاليف استهلاكها. ونظرًا لأن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يقيس كمية السلع والخدمات المنتجة، فمن الشائع استخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد، أي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقسومًا على عدد السكان، كمقياس للرفاهة الاقتصادية أو مستوى المعيشة في دولة ما.على الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي وتغيراته هي المؤشرات الأكثر شيوعًا للناتج الاقتصادي الإجمالي للدولة، فقد أدرك خبراء الاقتصاد منذ فترة طويلة أنه مقياس غير كامل للرفاهة الاقتصادية الإجمالية، باعتبار الناتج المحلي الإجمالي لم يكن مصمماً لتقييم الرفاهة و لا يوفر صورة شاملة عن مدى رفاهية مواطني المجتمع. بل كان مصمماً لقياس القدرة الإنتاجية والنمو الاقتصادي. بسبب هذا، بدأت الحكومات والمنظمات المختلفة في إتباع قياسات بديلة مثل مؤشر التنمية البشرية ومؤشر الحياة الأفضل ومؤشر التقدم الحقيقي .هذه بعض من أبرز المقاييس التي تسير جنبًا إلى جنب مع الناتج المحلي الإجمالي (Buheji، 2019).

3- نهج القدرات وجودة الحياة:

لقد ترجمت جهود البحث المهمة إلى ممارسات بحثية صارمة حول كيفية فهم وقياس جودة الحياة. وقد طور الحائز على جائزة نوبل، الخبير الاقتصادي أمارتيا سين، في نظريته عن القدرات، فكرة مفادها أن جودة الحياة تتحدد من خلال الفرص المختلفة المتاحة للأفراد، وحريتهم في الاختيار من بين هذه الفرص العديدة. ويتجاوز هذا التفكير فكرة تمتع الأفراد بالحق أو الحرية في السعي إلى نوعية حياة أفضل، وهو أمر شائع في تفكير اقتصاد الرفاهية. وبدلاً من ذلك، أكد سين على ما إذا كان الأفراد لديهم القدرات للقيام بذلك أم لا. وقد شجع نهج القدرات على إحداث تحول نموذجي في المناقشات السياسية المتعلقة بالتنمية البشرية، حيث وضع الفقر في إطار شكل من أشكال الحرمان من القدرات. وقد أدى ذلك لاحقًا إلى إعداد مؤشر التنمية البشرية الذي يركز على الصحة والتعليم والفرص الاقتصادية.

4- الإنفاق الحكومي :

ظهرت عدة نظريات تحاول تفسير سلوك الإنفاق العام خلال الفترة طويلة الأجل، سنقتصر في هذا المجال على أهم النظريات في هذا المجال و علاقتها بجودة الحياة .

4-1 نظرية جون مايناردكينز:

وفقا لنظرية جون مايناردكينز، فإن الإنفاق العام هو عامل خارجي يمكن استخدامه كأداة سياسية لدعم أو إنعاش النمو الاقتصادي. والمبدأ هو أن الزيادة في الاستهلاك من خلال تأثير مضاعف كينز ستعزز النمو الاقتصادي (بيرنر وثوارد، 2010). ومن المرجح أن تؤدي زيادة الاستهلاك العام إلى زيادة فرص العمل والربحية والاستثمار من خلال التأثيرات المضاعفة على الطلب الكلي. ونتيجة لذلك، يؤدي الإنفاق العام إلى زيادة الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج اعتمادا على مضاعفات الإنفاق. إن المعتقد المركزي للاقتصاد الكينزي هو أن التدخل الحكومي قادر على استقرار الاقتصاد. وكانت نظرية كينز هي الأولى التي فصلت بشكل حاد بين دراسة السلوك الاقتصادي والحوافز الفردية ودراسة المتغيرات الكلية الواسعة.واستناداً إلى نظريته، دعا كينز إلى زيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب لتحفيز الطلب وانتشال الاقتصاد العالمي من الكساد. وفي وقت لاحق، استُخدِم الاقتصاد الكينزي للإشارة إلى المفهوم القائل بأنه يمكن تحقيق الأداء الاقتصادي الأمثل ـ ومنع الركود الاقتصادي ـ من خلال التأثير على الطلب الكلي من خلال التدخل الاقتصادي من جانب الحكومة. ، وبما أننا نركز على موضوع النفقات العامة، أكّد" كينز "على أن ميزانية الدولة هي مكون للدورة الاقتصادية إلى جانب مجموع نفقات الأسر، والشركات، فعليها أن تلعب دور الدولة الذي يترجم عن طريق اقتطاع الضرائب، والإنفاق العام، والاستثمار العمومي ، فإن زيادتها في شكل استهلاك أو استثمارات عمومية وتقديم تحويلات جديدة أو تخفيض الضرائب يساهم في تقريب الاقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل.

لقد تعرضت النظرية الكينزية لانتقادات شديدة في الدوائر الأكاديمية منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين وحتى منتصف الثمانينيات. ولكنها عادت بقوة منذ ذلك الحين و تعززت قوتها في أزمة 2008. ويبدو أن السبب الرئيسي وراء ذلك هو أن الاقتصاد الكينزي كان أكثر قدرة على تفسير الأحداث الاقتصادية في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين من منافسه الفكري الرئيسي، الاقتصاد الكلاسيكي الجديد.

4-2 الإنفاق الحكومي عند ميسغريف:

الوظائف الأساسية المرتبطة بمفهوم الدول الحديثة حددها Musgrave في ثلاثة وظائف أساسية أو بما يعرف بأهداف ميسغريف ، على ضوء دراسات قام بها لبعض الدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و انجلترا خلال الفترة الممتدة من أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر عبر سلسلة زمنية متقاربة لدراسة تطور النفقات العامة في هده البلدان ، و توصل أن الوظيفة الأولى للدولة تتمثل في تخصيص الموارد المالية اللازمة لتمويل النشاطات المتنوعة و المتزايدة من عام إلى آخر، و التي يعجز القطاع الخاص على تلبيتها نظرا لمحدودية موارده و ضخامة المشروعات و مردوديتها المحدودة مما يتحتم على الدولة القيام بها من خلال الإنفاق العام يزيد والتي يقع عبء النهوض بها على عاتق الدولة من خلال الإنفاق العام نظرا لافتقار القطاع الخاص للتسهيلات اللازمة للتكوين الرأسمالي في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الكلي ، في حين ارتبطت الوظيفة الثانية بإعادة توزيع المداخيل والثروة بشكل عادل بين أفراد المجتمع، في حين ارتبطت الوظيفة

الأخيرة بوظيفة استقرار النشاط الاقتصادي من خلال تخصيص الموارد اللازمة لمواجهة اختلال الدورات الاقتصادية التي يعرفها الاقتصاد الرأسمالي. كما توصل المفكر الاقتصادي الأمريكي أن الإنفاق الاستهلاكي للحاجات غير الأساسية التي تشبعها الدولة يتجه إلى الارتفاع مع نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الذي ينعكس على رفاهية المواطنين (بن عزة، 2015).

4-3 نموذج بارو للانفاق العام:

يعد نموذج بارو من أبرز النماذج التي أعطت لحكومة دورا كبيرا في النمو الاقتصادي ، فالفكرة الأساسية التي يقوم عليها النموذج هو أن الإنفاق العام للدولة يجب أن يوجه بالدرجة الأولى إلى الاستثمار في المنشآت القاعدية و مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو المؤسسات العمومية والتي يمكن تكوينها بفضل اختيار معدلات للضرائب على الدخل من جهة ومن جهة أخرى من خلال الحصة المخصصة (للنفقات العامة الإنتاجية) التي تساهم في دعم معدل النمو الاقتصادي على المدى البعيد و تهيئ للقطاع الخاص بنية تحتية تساعد في زيادة إنتاجية رأس ماله وبالتالي الاقتصاد الوطني ككل.

4-4 ظرية الدفعة الكبيرة:

نظرية الدفعة الكبيرة هي مفهوم في اقتصاديات التنمية تم تقديمها لأول مرة من قبل من قبل خبراء الاقتصاد بول روزنشتاين-رودان، وألبرت هيرشمان، وجونار ميردال.في الأربعينيات. تقترح بذل جهد منسق لتعزيز النمو الاقتصادي. والفكرة هي أن الاستثمار الكبير في البنية التحتية والمكونات الرئيسية الأخرى كالتعليم وغيرها من المجالات الرئيسية يمكن أن يخلق حلقة تغذية مرتدة إيجابية تؤدي إلى التنمية الاقتصادية المستدامة ويؤدي إلى نمو مستدام. مع مرور الوقت، تطورت النظرية لتشمل التركيز على تنمية رأس المال البشري والتنسيق بين القطاعين العام والخاص. وقد أظهرت دراسات الحالة نجاح نهج الدفعة الكبيرة في دول مثل كوريا الجنوبية، التي شهدت نموًا اقتصاديًا سريعًا في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين من خلال الاستثمار الذي تقوده الحكومة في البنية التحتية والصناعة.

III. الدراسات السابقة :

1- الدراسة الأولى: تخصيص إنفاق الحكومة المحلية نحو مؤشر التنمية البشرية Muji

تم إجراء هذه الدراسة في منطقة جينيبونتو في جنوب سولاويزي باندونيسيا بناءً على البيانات من عام 1998 حتى عام 2007. استخدم فيها نماذج الانحدار المتعددة لتقدير وتحليل تأثير الإنفاق الحكومي على مؤشر التنمية البشرية في جينيبونتو. تظهر نتيجة هذه الدراسة أن تخصيص الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والبنية التحتية له تأثير إيجابي وكبير على تحسين مؤشر التنمية البشرية في منطقة جينيبونتو خلال فترة التحقيق (Muji, 2012).

2- الدراسة الثانية : الإنفاق الحكومي والسعادة: التأثيرات المباشرة وغير المباشرةDao, Tung K

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية وأهمية حجم تدخل الحكومة في السعادة. وباستخدام عينة كبيرة نسبيًا، تغطي 183 دولة في الفترة من 1990 إلى 2016، فإن هدف البحث هو أولاً دراسة التأثير المباشر للإنفاق الحكومي على السعادة من خلال تحليلات اللوحة الأساسية. وبعد فهم أهمية الإنفاق الحكومي وأهميته، تحاول هذه الدراسة أيضا تحديد التأثيرات غير المباشرة للإنفاق الحكومي على السعادة من خلال قنوات تشمل الدخل، وعدم المساواة، ومعدل البطالة، ومعدل التضخم، والنمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية. من أجل الحصول على أهداف البحث، لا تطبق هذه الورقة فقط منهجيات تقدير الانحدار المجمع أو تقديرات المربعات الصغرى ، والتأثيرات الثابتة، ونماذج التأثيرات العشوائية، ولكن أيضًا التحليل المقطعي حزم البيانات المقطعية ؛ ويجد أن الإنفاق الحكومي يؤثر فقط على السعادة على المدى القصير وأن أهمية واتجاه قنوات الأخرى غير متجانسة(Dao, 2017)

3- الدراسة الثالثة: تأثير خصائص الحكومة على جودة الحياة:Chae-jeong Lee, 2021

تبحث هذه الدراسة في كيفية تأثير خصائص الحكومة، التي تم تحديدها من حيث جودة الحكومة وحجمها ووظيفتها، على نوعية حياة مواطنيها من خلال تطبيق تحليل مجموعة على البيانات الواردة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتظهر النتائج أن نوعية الحياة تتعزز عندما يتم الحفاظ على جودة الحكومة، أو فعالية سياستها، عند مستوى معين، في حين أن الزيادة في حجم الحكومة، والإنفاق، والتدخل لها تأثير سلبي. بالمقارنة عندما تشارك الحكومة بنشاط في إنتاج السلع العامة، عندما تكون جودة الحكومة وحجمها عند مستوى أمثل معين، يلاحظ أن نوعية الحياة تتعزز عندما يستقر الاقتصاد من خلال آلية السوق ويتم ضمان الأمن على حد سواء. داخلي و خارجي. ولذلك، تشير هذه النتيجة إلى أنه بدون الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، من غير المرجح أن يكون لتوسيع السياسة الاجتماعية تأثير إيجابي على تحسين نوعية الحياة على النحو المنشود(Lee, 2021) .

4- الدراسة الرابعة: مستوى المعيشة ونوعية الحياة : تجربة جنوب أفريقيا Raphael Tabani Mpofu

تناولت هذه الدراسة ظاهرة جودة الحياة مقاسة بمؤشر التنمية البشرية(HDI) ، التي تم تحديدها بمستوى المعيشة ودخل الفرد ، وباستخدام بيانات الإنفاق الحكومي لجنوب أفريقيا للفترة من 1995 إلى 2011، تم فحص العلاقات بين هذه المتغيرات. وتشير النتائج إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر التنمية البشرية والإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن لا توجد أهمية لإدراج الإنفاق الحكومي المتغير على الصحة والتعليم كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي. و تبين النتائج أنه بين عامي 1995 و2011، كان للإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تأثير إيجابي على مؤشر التنمية البشرية. ومع ذلك، كان للإنفاق الحكومي على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي تأثير سلبي كما يتضح من معامل التباين السلبي. وهذا يعني ضمناً أنه لكي تتمكن جنوب أفريقيا من تحقيق

الأهداف الإنمائية للألفية وتحسين مؤشر التنمية البشرية، فإن الإنفاق العام على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يحتاج إلى زيادة كبيرة.(Mpofu, 2013)

5- الدراسة الخامسة : تأثير السياسة المالية على السعادة الاقتصادية: دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا Rizkallah

الغرض من هذه الدراسة هو دراسة العلاقة بين السياسة المالية (إيرادات الضرائب والنفقات الحكومية) والسعادة الاقتصادية. تم استخدام حزم البيانات المقطعية من عام 2012 إلى عام 2016 لـ 18 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) أشارت أهم النتائج إلى وجود علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين الضرائب غير التشوهية والسعادة الاقتصادية. كما أنه لا توجد علاقة بين الإنفاق العام والسعادة الاقتصادية سواء كانت منتجة أو غير منتجة. وأكدت النتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الإيرادات الأخرى والسعادة الاقتصادية. وأوصت الدراسة الحالية بتنويع مصادر الإيرادات العامة الأخرى لزيادة مساهمتها في تمويل الإنفاق العام وإعادة هيكلة النظام الضريبي، وخاصة الضرائب غير التشوهية. ويجب استبدال هذه الضرائب بإيرادات أخرى أو بضرائب تشويهية لزيادة السعادة الاقتصادية (Rizkallah، 2023).

IV. واقع التنمية المحلية في الجزائر:

رصدت الجزائر اعتمادات مالية معتبرة منذ بداية الألفية الثالثة من خلال تبنيها لمخططات تنموية محلية ممثلة في المخططات البلدية للتنمية ، والمخططات القطاعية للتنمية ، إضافة إلى برامج ذات طابع وطني بتمويلات ضخمة كالطريق السيار شرق غرب ، مستفيدة من الطفرة البترولية التي عرفها السوق العالمي للمحروقات وصندوق ضبط الموارد ناهيك عن برامج جهوية مست معظم المناطق الحدودية و الصحراوية عبر خلق صناديق سيادية تختص بتنمية هده المناطق المتخلفة عن الركب التنموي الوطني لتجسيدها في إطار بلورة إستراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة من أجل تنمية المناطق الحدودية، باعتبارها فضاء ات جيو إستراتيجية، باعتماد مقاربة تنموية شاملة قوامها الأمن الإنساني وتحسين فرص العيش، وخلق بيئة مزدهرة للأقاليم والمدن الحدودية.

في عام 2015 صاغت الجزائر نموذج في إطار رؤية 2030 يتم تنفيذها وفق ثلاثة مراحل رئيسية، تمتد كل مرحلة منها لخمسة سنوات، وتبنى على نجاحات المرحلة التي تسبقها؛ بدأت بمرحلة الإقلاع الاقتصادي 2015-2019 عبر إصلاحات هيكلية واقتصادية ومالية واجتماعية واسعة النطاق، مركزة على تطوير القيمة المضافة لمختلف القطاعات صعوداً نحو الأهداف التي تم وضعها لكل قطاع. واستمرت في مرحلتها الثانية الممتدة بين 2020-2025 كمرحلة انتقالية بدفع عجلة الإنجاز، والتركيز على تعظيم الفائدة من القطاعات ذات الأولوية، عبر استراتيجيات تنموية، ، لتتمكن البلاد خلالها من تجسيد إمكانية اللحاق بركب الاقتصاد. فيما ستعزز المرحلة الثالثة 2026-2030 كمرحلة استقرار و توافق والاستفادة من فرص النمو الجديدة ،ويتمكن الاقتصاد الجزائري في نهايتها من التدارك واستغلال الإمكانيات المتاحة، وستتجه مختلف القطاعات الاقتصادية نحو قيمتها التوازنية.

ويستمر التقدم في تحقيق أهداف رؤية الجزائر 2030، من خلال برامج تحقيق الرؤية والاستراتيجيات الوطنية المتكاملة، والمشاريع الطموحة، لترسيخ أثرٍ دائمٍ يستمر إلى ما بعدها، ويدفع بالمزيد من التطورات والمنافع لخلق نوعية حياة أفضل، وتساهم في تنويع فرص العمل، وتحسين الحياة في جميع أرجاء الوطن . وتسليط الضوء باختصار على مجمل هذه البرامج التنموية الاقتصادية الداعمة لمسار التنمية الوطنية و المحلية.

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

هو عبارة عن برنامج تنموي يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم و إعادة تنشيط المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية ، و تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها؛كما خصص لتعزيز الإطار المعيشي وتنمية الموارد البشرية في إطار سياسة للنفقات العمومية تتيح تحسين القدرة الشرائية. خصص له غلاف مالي قدر بحوالي 525 مليار دينار قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدر بحوالي 1.216 مليار دينار ما يعادل 16 مليار دولار بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

الجدول رقم 1: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي2001-2004

القطاعات	المبلغ مليار دينار	النسبة (%)
تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي	**210**	**%40**
التنمية المحلية	**115**	**%21**
تنمية الموارد البشرية	**90**	**%17**
الفلاحة و الصيد والموارد المائية	**75**	**%14**
التشغيل والحماية الاجتماعية	**16**	**%5**
دعم الإصلاحات	**19**	**%3**
المجموع	**525**	**%100**

المصدر مجلة الباحث بتصرف العدد 16-2016

أما بخصوص المبلغ المخصص لتعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي فقد اعتمدت له الدولة مبلغ 210 مليار دينار ، أي أنه استحوذ على ما نسبته 40% ، أما التنمية المحلية فخصص لها مبلغ قدره 115 مليار د.ج أنه استحوذ على ما نسبته**21%** لقد كان الهدف منه تحقيق تنمية محلية و الاستجابة لحاجيات المواطنين وتحسين نوعية الإطار المعيشي، وقد تضمن البرنامج على الخصوص:

- إنجاز مشاريع البني التحتية المرتبطة بالطرق والمياه والاتصالات
- إنجاز مشاريع تنموية على صعيد المجموعات الإقليمية

هذا ،ويظهر الجدول الموالي بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة:

الجدول رقم 2: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة2004-2001

	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	4.61	5.60	7.20	4.30
معدل نمو حصة من الفرد الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	3.04	3.99	5.55	2.64
معدل البطالة (%)	27.30	-	23.07	17.7
التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون(% سنويا)	4.20	1.40	4.30	4.00

http://www.ons.dz

نلخص من دراستنا لمخرجات للبرنامج الثلاثي 2001-2004 لدعم الإنعاش الاقتصادي انه لم يكن يهدف إلى التغلب مطلقا على كل الإفرازات السلبية للازمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في التسعينات بل جاء كمرافق و مكمل للإصلاحات الهيكلية الجارية من منتصف التسعينيات من القرن العشرين و حسب حصيلة التقرير المقدم من طرف المجلس الوطني الاقتصادي فقد انجز حوالي 11811 مشروعا و 4093 مشروعا قيد الانجاز و 159 مشروعا في مراحله الأولية (CNES, 2004) و في سياق تحسين ظروف الحياة تم تسجيل حوالي 6929 مشروعا في برنامج الإنعاش الاقتصادي تم توزيعها على مختلف القطاعات استحوذ قطاع السكن على الجزء الأكبر منها ب 49000 سكن اجتماعي ترقوي، و 81 ألف سكن في 2004 مقابل 71 ألف سكن في 2003 ، كما تم انجاز 33000 كلم شبكة للمياه الشرب و ربط 1640 كلم بشبكة الصرف الصحي ، و تزويد 273130 بيت بالغاز الطبيعي و ربط 76613 بيت ريفي بالكهرباء .(BA, 2004)

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 :

أو المخطط الخماسي الأول هو برنامج اقتصادي تكميلي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، قدرت اعتماداته الأولية ب 8705 مليار دينار ما يعادل 114 مليار دولار ، بما في دلك مخصصات البرنامج السابق 1216 مليار د.ج يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية و تطوير المنشآت القاعدية والارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان . قسم البرنامج التكميلي لدعم النمو على خمس قطاعات رئيسة نبينها من خلال الجدول الآتي.

الجدول رقم 3:المستوى المعيشي

	المجموع(مليار دج)	النسبة المئوية%
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد16 السنة 2016

من خلال الجدول السابق يتبين لنا هذا البرنامج جاء تكملة للمشاريع السابقة و جاء في نفس منحى البرنامج السابق، وذلك لاستكمال المشاريع السابقة، حيث احتل قطاع تحسين ظروف معيشة الحصة الأكبر من مبلغ البرنامج بنسبة تقدر 45.5% يليه قطاع تطوير الهياكل القاعدية حصة كبيرة من مبلغ البرنامج قدرت ب 40.5 %، حيث تم توزيعها على قطاعات النقل مثل مشروع الطريق السيار شرق غرب، الأشغال العمومية، المياه، وتهيئة الإقليم ،إنجاز مليون وحدة سكنية.

2-1 تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج:

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

الجدول رقم 4: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية

	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	5.1	4.8	3	2.4	2.4
معدل البطالة (%)	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
التضخم	1.9	1.8	3.9	3.9	6.1

مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16 :،2016

عرف معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي انخفاضات متتالية من 2005 إلى غاية 2009 من 5.1 إلى 2.4 و ذلك راجع إلى انخفاض مدا خيل المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على المحروقات جراءة الأزمة المالية العالمية التي عرفها الاقتصاد العالمي ، فحين عرف معدل البطالة تراجعا ملحوظا لخمس السنوات، أما نسبة التضخم فقفز من 1.9 سنة 2005 إلى 6.1 في سنة 2009

3- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014:

هذا البرنامج يندرج ضمن دينامية إعادة الاعمار الوطني، امتد من 2010 إلى غاية 2014 بنفقات قدرت بحوالي 21.214 مليار د.ج أي ما يعادل 286 مليار دولار يشمل جزأين، الأول: برنامجا جاريا إلى غاية سنة 2009بمبلغ 9680مليار د.ج أي ما يعادل 130مليار دولار، الثاني: برنامجا جديدا بمبلغ 11534مليار د.ج أي ما يعادل 156مليار دولار. استعمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار د.ج ما يعادل 130 مليار دولار ، والشق الثاني: مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار د.ج أي ما يعادل 156 مليار دولار ،الهدف منه الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ؛ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة، كما يهدف إلى تحسين أداء وتنافسية الاقتصاد الجزائري. قسم البرنامج الخماسي للتنمية إلى ستة قطاعات نبينها من خلال الجدول التالي.

جدول رقم05: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية2014 – 2010

	المجموع	النسبة المئوية
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشآت القاعدية الأساسية	6448	31.5
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
الحد من البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	21214	100

المصدر مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد 05-2020

من خلال الجدول يتبين لنا أن التنمية البشرية أخذت أكبر حصة في البرنامج بنسبة % 49.5 من مبلغ البرنامج حيث وجهت لإنشاء مؤسسات تربوية وجامعية وصحية ورياضية ومؤسسات للتكوين المهني وبرمجة إنجاز مليوني وحدة سكنية، أما قطاع المنشآت القاعدية الأساسية فقد خصص له ما نسبته % 31.5 من موارد البرنامج الخماسي لمواصلة بناء المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.

4- تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج:

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

الجدول رقم 06: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية

	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	3.3	2.4	3.3	2.8	3.8
معدل البطالة (%)	10	10	11	9.8	10.6
التضخم	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92

استقراء الجدول السابق يتبين لنا أن معدلات النمو الاقتصادي كانت متواضعة خلال فترة البرنامج وكانت متأرجحة مرة نحو الارتفاع ومرة نحو الانخفاض متأثرة بذلك بأسعار النفط في الأسواق الدولية. حيث شهدت معدلات البطالة استقرارا حيث انتقلت من 10% سنة 2010 إلى 10.6% في سنة 2014 ،كما عرفت معدلات التضخم تذبذبا أيضا فقد ارتفع معدل التضخم سنة 2010 من 3.91 %إلى 8.89 %سنة 2012ليعاود الانخفاض سنة 2014 إلى.2.92%

5- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019:

يتمثل في المخطط الخماسي للتنمية للفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2019. رصدت له الدولة نحو 22.100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات

المالية والسوق المالية، يهدف هذا المخطط إلى تعزيز مقومات الاقتصاد و مواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية و تحقيق معدل نمو يقارب 7 % في آفاق 2019 بالاعتماد على احتياطي صرف يقدر ب 200 :مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة ب 5600مليار دينار.

6- البرامج الخاصة بمناطق الجنوب والهضاب العليا:

استفادت ولايات الجنوب من العمليات المسجلة ضمن البرامج التنموية الخماسية المتتالية ضمن برنامج أطلق سنة 2006 (الصندوق الخاص بتطوير مناطق الجنوب) من تخصيصات ميزانية الدولة في حدود 2% من إيرادات الجباية البترولية وتخصيصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار البرنامج الخاص لتطوير ولايات الجنوب.

7- برامج الإنعاش الوطني 2020-2024:

خصصت الدولة في إطار برامج التكفل بمناطق الظل اعتمادات مالية هامة لإنجاز هذه المشاريع لتوفير الضروريات لهذه المناطق ترتكز على عنصرين أساسيين، الأول يرتكز في تسجيل عمليات التي لها الأثر المباشر والسريع على حياة المواطن خاصة في المناطق البعيدة و الإسراع في تسجيلها مع مراعاة مقاربة تشاركية مع المجتمع المدني عبر ممثلي الأحياء والقرى في ترتيب الأولويات وتسجيل العمليات منذ البداية والذي تم عبر تطبيق معلوماتي تم تطويره من طرف الدائرة الوزارية وسمحت بإحصاء العجز بالاعتماد على 16 مؤشرا للتقييم منها :التكلفة، قصر مدة الانجاز، والأثر الايجابي والمباشر على تلك المناطق، أما العنصر الثاني يتمثل في تبني حلول ظرفية استباقية في انتظار استكمال المشاريع المنطلقة والتي تحتاج إلى أجال طويلة لتجسيدها. فيما يلي نعطي بعض المعطيات المتعلقة بمناطق الظل والمشاريع التنموية المبرمجة بها ونسبة الانجاز المنتظرة إلى غاية نهاية عام2021

- إجمالي عدد مناطق الظل المحددة : 13.587 منطقة
- إجمالي عدد المشاريع المحددة للترقية : 32.7000مشروع
- السكان المعنيون : 8.5مليون أي حوالي 20 % من مجموع السكان
- الغلاف المالي اللازم : 480.42مليار د.ج
- المشاريع التي تتوفر على التمويل : 12.841بمبلغ اجمالي قدره : 188.42مليار
- المشاريع التي لا تتوفر على التمويل :19.859 بمبلغ إجمالي قدره :292مليار

وقد وزعت الأهداف و الحصيلة حسب كل سنة:

- الهدف المتوخى في سنة 2020 :إنجاز8143 مشروع
- الهدف المتوخى في سنة2021 :إنجاز4698 مشروع
- حصيلة إنجاز البرنامج بعنوان سنة 7.276:2020 مشروعًا أي نسبة 89.35% من الأهداف المحددة المشاريع الجارية: 2914مشروعًا، منها1268 مشروعًا بنسبة إنجاز تزيد عن50%
- مشاريع لم تنطلق بعد:2651 مشروعاً، محل إجراءات إدارية.

8- برامج التكفل بمناطق الظل بولاية تلمسان:

- عدد البلديات: 41 من 53 بلدية
- عدد العمليات المسجلة بعنوان 2020 : 227
- الغلاف المالي: 1.64 مليار د.ج
- عدد مناطق الظل المحصاة : 125
- عدد الساكنة المستفيدة 71708
- عدد العمليات المنتهية : 210
- عدد العمليات طور الانجاز: 08
- عدد العمليات طور الإجراءات الإدارية :09
- عدد العمليات المقترحة المجموع: 561

8-1 تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذه البرنامج:

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة من خلال مربع كالدور السحري الجدول الملحق ي يوضح المؤشرات الأربعة. من خلال ما سبق يمكن القول أن برامج الإصلاح التي تبنتها الجزائر منذ 2001 إلى غاية 2018 كان لها الدور الكبير في الرفع من مستوى التنمية الاقتصادية الخاصة من خلال مساهمة مختلف القطاعات في التقليص من معدل البطالة والرفع من مستوى التشغيل و التخفيف من معدلات الفقر، إلا أن هده المؤشرات والتوازنات التي حققتها الجزائر في بعض الفترات تعتبر هشة لارتباطها بأسعار النفط التي تتحدد في الأسواق الدولية، كما أن الإنجازات المحققة من خلال هذه البرامج لم تكن في مستوى الأهداف المرسومة وهذا بسبب ضعف التخطيط، سوء التسيير، قلة الرقابة واستفحال الفساد الإداري والمالي خاصة في بعض القطاعات الحيوية) المرتبة 108عالميا في تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة (2016 ، هذا بالإضافة إلى عجز الدولة عن تحقيق نهضة حقيقية وجاسيد اقتصاد حقيقي متنوع خالق للقيمة من شأنه تدعيم إيرادات الدولة إلى جانب إيرادات النفط.كما لوحظ أيضا أن آثار هذه السياسة الإنفاقية التوسعية كانت ظرفية و مرهونة إلى حد ما بمدى استمرارية هذه النفقات و يعوذ ذلك إلى ضعف إنتاجية هذه النفقات فضلا عن تباطأ مسار الإصلاحات الاقتصادية ، إضافة إلى تضخم تكلفة الإنفاق العمومي نتيجة إعادة تقييمها المستمر. إن الزيادة المسجلة في الطلب الكلي بسبب الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار، لم تؤدي إلى زيادة العرض الكلي وتنشيط الجهاز الإنتاجي بالنظر إلى المشاكل الهيكلية و المالية التي يعاني منها القطاع و عدم مرونته مما أدى إلى زيادة حجم الواردات لسد احتياجات الطلب الكلي المتزايد. لا نحتاج إلى تفصيل بشأن واقع التنمية المحليّة في الجزائر ، على الأقل قيا ا سا بحجم الأموال المهدورة، لكن الأهم هو التساؤل الملحّ على الأسباب الموضوعيّة والذاتية التي أدت إلى ذلك، وهُنا لا يمكن الوقوف على كل المسببات والخلفيات التي ترتبط أصلا بنمطية المخططات والبرامج التنموية لمعرفة هل الإشكالية في المخططات التي رُسمت لتجسيد التنمية، وهل المشكلة في نقص الموارد، بل هل المشكلة في

عدم توفّر الكفاءة اللازمة لتجسيد تلك التنمية بمعاييرها؟ أو يتعداه إلى الإعلان عن فشل بناء النموذج الاقتصادي الذي تمّ إتّباعه منذ الاستقلال.

8-2 المخططات البلدية للتنمية:

أما بخصوص المبالغ المخصصة للتنمية المحلية عن طريق المخططات البلدية للتنمية فقد رصد له مبلغ 1.193.225.000موزعة على خمسة برامج بداية من 2001 إلى غاية 2019 أما الفترة بين 2020 و 2021 المرافقة لبرنامج التكفل بمناطق الظل فقد خصص لها مبلغ يقدر ب 140.000.000 ، الجدول التالي يوضح اعتمادات الدفع للمخططات البلدية للتنمية للفترة 2001-2019

الجدول رقم 07: توزيع النفقات ذات الطابع النهائي المخططات البلدية للتنمية(بالآلاف د.ج)

المخططات البلدية للتنمية	اعتمادات الدفع	رخص البرنامج
برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004	154.645.000	176.453.000
البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005 -2009	351.580.000	350.580.000
برنامج التنمية الخماسي للفترة 2010 -2014	292.000.000	292.000.000
برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2015-2019	395.000.000	395.000.000
المجموع	1.193.225.000	1.214.033.000

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن اعتمادات الدفع لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2015-2019 تضاعف مقارنة بالفترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 و دلك لعدة أسباب نذكر مننها إضافة إلى أن مداخيل الإيرادات البترولية عرفت تراجعا نتيجة تدبدب السوق النفطية مما توجب على الدولة الاعتماد على احتياطي صرف وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات.

8-3 تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذه البرنامج:

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة

الجدول رقم 08: مؤشرات اقتصادية

البرامج	متوسط معدل نمو الناتج الداخلي الخام	متوسط معدل البطالة%	متوسط معدل التضخم%	متوسط ميزان المدفوعات(مليار دولار)	متوسط الدين الخارجي(مليار دولار)
دعم الإنعاش الاقتصادي	4.70	24	3.45	-7.84	22.59
التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	3.54	12.58	3.52	29.10	7.87
برنامج التنمية الخماسي	3.12	10.28	4.70	-9.98	4.18
توطيد النمو الاقتصادي	2.04			-15.01	3.74

إعداد الباحثين بالاعتماد على :الديوان الوطني للإحصائيات - بنك الجزائر

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن معدلات النمو الاقتصادي كانت متواضعة خلال فترة البرامج وكانت تتجه نحو الانخفاض متأثرة بذلك بأسعار النفط في الأسواق الدولية رغم الاعتمادات الضخمة المخصصة لهده البرامج .

4-8 برامج التكفل بمناطق الظل و جودة الحياة:

يطرح، هنا، سؤال محوري له صلة بتعدد وتنوع البرامج والمخططات التنموية التي عرفتها الجزائر في الألفية الأخيرة ، وبالأموال التي جنتها الجزائر من توفر وتدفق عائدات النفط: ماذا فعلت بها، وفيما أُنفقت ولماذا بقي التخلّف، بل تعاظم ؟ ، بروز مناطق الظل إلى الواجهة في الآونة الأخيرة ،إطلاق مخطط برنامج استعجالي للإنعاش الاقتصادي 2020-2024 تحتل فيه مناطق الظل أهمية كبيرة، من أجل إحداث تنمية محلية مستدامة في هذه المناطق وإعادة بعثها من جديد، كلها مؤشرات كافية تلخص نتائج البرامج التنموية في الجزائر و تظهر فشل وعجز البرامج التنموية المحلية ومن يقف وراءها من المسؤولين المحليين و المركزيين في تعزيز رفاهية المواطنين .

خاتمة :

لا نحتاج إلى تفصيل بشأن واقع التنمية المحليّة في الجزائر ، على الأقل قياسًا بحجم الأموال المهدورة، لكن الأهم هو التساؤل الملحّ عن الأسباب الموضوعيّة والذاتية التي أدت إلى ذلك، وهُنا لا يمكن الوقوف على كل المسببات والخلفيات التي ترتبط أصلاً بنمطية المخططات والبرامج التنموية لمعرفة هل الإشكالية في المخططات التي رُسمت لتجسيد التنمية، وهل المشكلة في نقص الموارد، بل هل المشكلة في عدم توفّر الكفاءة اللازمة لتجسيد تلك التنمية بمعاييرها؟ أو يتعداه إلى الإعلان عن فشل بناء النموذج الاقتصادي الذي تمّ إتّباعه منذ الاستقلال.

إن برامج مناطق الظل مشروعا أوسع من مجرّد مرافق وخدمات لتحسين جودة حياة المواطنين ، لأنّ الإشكالية أكبر، وطرفا معادلتها، الحوكمة والحكم، ينتظرهما رهان التوافق على إيجاد حل بل حلول للمستقبل، عاجله التوافق وآلياته القضاء على أسباب الفشل، وصولا إلى إقرار منهجيات للعمل، مركزها الكفاءة، قوامها أفراد ومؤسسات مؤهلة ترسم وتطبق سياساتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية وتوظيفها بشكل يوفق بين النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في ظل تطبيق نظام الحكم الراشد للإدارة المحلية، والذي يرتبط مباشرة بآليتي الشفافية والمساءلة كأهم مرتكزاته.

قائمة المراجع:

- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2004, p. 3
- Chae-jeong Lee, 2021. "Effects of Government Characteristics on the Quality of Life," Social Indicators Research: An International and Interdisciplinary Journal for Quality-of-Life Measurement, Springer, vol. 157(2), pages 563-579, September. Handle: RePEc:spr:soinre:v:157:y:2021:i:2:d:10.1007_s11205-021-02675-x DOI: 10.1007/s11205-021-02675-x
- Conseil national économique et social, Bilan du programme de soutien de la relance économique, septembre 2001 – 2004, p. 9.
- Costanza, R., et al. (2007). Quality of Life: An Approach Integrating Opportunities, Human Needs, and Subjective Well-being. Ecological Economics Journal, P-P: 267-276. Elsevier, doi:10.1016/j.ecolecon.2006.02.023
- Government Expenditure and Happiness: Direct and Indirect Effects Dao, Tung K. (2017, December 15). Government Expenditure and Happiness: Direct and Indirect Effects. Economics of Development (ECD). Retrieved http://hdl.handle.net/2105/41656
- Local government expenditure and citizens' quality of life Sanusi Fattah, Aspa Muji IOSR Journal Of Humanities And Social Science (JHSS) ISSN: 2279-0837, ISBN: 2279-0845. Volume 5, Issue 6 (Nov. - Dec. 2012), PP 40-50 Www.Iosrjournals.Org
- Raphael Tabani Mpofu Standard Of Living, Quality Of Life And Per Capita Gdp: A South African Experience Corporate Ownership & Control / Volume 11, Issue 1, 2013, Continued – 10 882
- The impact of fiscal policy on economic happiness: evidence from the countries of the MENA region Wasseem Waguih Alexan Rizkallah Review of Economics and Political Science Vol. 8 No. 4, 2023 pp. 271-289 https://www.emerald.com/insight/2631-3561.htm
- The role of societal lifestyles and their diversity Yasmeen Bakeer, et al Journal of Urban Research, Vol. 40, April 2021 Faculty of Urban & Regional Planning, Cairo University, P 36-53

- بن عزة محمد (2015)، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف. دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه منشورة جامعة تلمسان 2015
- محمد يحي بن ساسي (2022)، التلوث البيئي وأثره على جودة الحياة في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية المجلد 07 عدد 02 ديسمبر 2022